ب- الاختلافات في التنمية الإقليمية والتفاوتات الإنتاجية وخاصة عند وجود درجة عالية من التصنيع التابع والهامشية الاقتصادية للمناطق الريفية.

ج- طريقة التدخل الرسمي في التنمية الحضرية وبخاصة في توفير الخدمات والبنية التحتية بشكل لا يتلاءم مع حاجات المدن والنمو السكاني.

د- معدلات النمو الاقتصادي والتحولات الاجتماعية المتدنية والتي لا تتوافق عادة مع الحاجات الوظيفية، ومعدل النمو السكاني ونوعية التحضر.

هـ- التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل القومي والتي تنعكس سلبًا في زيادة الفجوة بين المجتمعات الريفية والحضرية في مستويات المعيشة وظروف التنمية البشرية.

و- قلة السياسات التنظيمية الفعالة في الإسكان الحضري والتنمية الاستيطانية وهذا ما يوضح أن مشكلة السكن الحضري تكاد تمثل مشكلة مشتركة وحادة في معظم الدول النامية والأسباب المؤدية إليها، لكن محاولة إيجاد حلول لها تختلف باختلاف طبيعة البناء الاجتماعي والتنظيم السياسي والتوجهات الأيديولوجية للدولة والتنظيم الاجتماعي للفقراء فضلاً عن درجة الوعي بمشكلة التدهور الحضري ومدى التناقض بين المدينة والريف، وقد أشار في هذا الصدد ميلاد حنا إلى أن قضية السكن لم تعد قضية هندسية فنية بقدر ما أصبحت قضية سياسية واقتصادية، بمعنى أن السياسيين يلعبون دورًا أساسيًا في تحديد الأولويات وتوزيع الاستثمارات والتحكم في عمليات المضاربة على أراضي البناء وأسعار المواد الخام وإقامة المرافق، وتقديم الخدمات الحضرية، ومع ذلك فإن الدور الذي يلعبه السياسيون في هذا المجال محكوم بأبعاد الواقع الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي القائم بما في ذلك الإمكانات والموارد المتاحة، والمصالح السياسية السائدة ومستوى التطور الاجتماعي ودرجة الوعي الطبقي[٤٣] وعلى أي حال فإن تنمية المناطق الحضرية المتخلفة تحتاج إلى فهم عميق للواقع السياسي والاقتصادي للدول النامية وذلك بسبب تشابك وتعقد مصالح القوى والأطراف المختلفة. وأن تطوير الأحياء السكنية للفقراء الحضريين قد يعني في الوقت ذاته القضاء على المضار